أزمة الشخصية العراقية وأسبابها

م.باحث فاطمة عبد علي أ.د موم عراك عليوي
كلية الاداب جامعة بابل

توطئة :-

لعل من نافلة القول التساؤل عن الفجوة القائمة بين كثرة الدعوات التي تطالب بإعادة النظر في الذات العراقية وكيفية دراستها وتحليل العوامل المشكلة لتلك الذات وبين جدية الجهود المبذولة ومسؤولية متابعتها على الصعيدين الأكاديمي والمجتمعي فالشخصية بما تحمله من صفات وخصائص مميزة للفرد داخل المجتمع لم تنشأ من فراغ بل أسهمت العديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ... الخ في تكوينها ، فلكل مجتمع نمط ثقافي – حضاري يعمل جاهدا عبر شخصيات أفراده ليكونوا جزءا من النسيج الاجتماعي مؤطرا بذلك نمطا معينا للسلوكيات المراد تفعيلها داخل المجتمع ومستخدما في ذلك منظومة قيمية – أخلاقية تحاول ضبط إيقاع الشخصية بالشكل الذي يتلاءم مع الأهداف المجتمعية الرامية على أن يكون التماسك الاجتماعي إحدى ابرز خصائص البناء الاجتماعي ومحققا جزءا كبيرا من الأمن الأخلاقي والمجتمعي لأفراده لاسيما إذا علمنا بان الشخصية تميل دائما إلى الموازنة العقلانية بين المرغوبات والمحظورات ، تلك الموازنة التي تعمل جاهدة على استقطاب سلوكيات اجتماعية ملائمة .

على أن لا ننسى بان الشخصية العراقية قد عانت فترات طويلة من الظلم والاضطهاد والفقر والحرمان على صعد عدة تبدأ بالسياسي وتنتهي ربما بالثقافي ، هذا الحرمان الذي جعل الشخصية العراقية تبحث جاهدة للتخلص من وارث ماضوي ثقيل يحاول دائما جرها لمناقضاته .

ومن هنا فأن البناء هو الأساس والبناء عملية تكوينية ، تدور هذه العملية حول ثلاث محاور (المجتمع ، الدولة ، الإنسان) وهذه المحاور نشأت في ظل الحضارة .

الفصل الأول

المبحث الأول:

أولا : مشكلة البحث :-

إن ما تعرض له المجتمع العراقي من انكسارات متتابعة منذ الاحتلال العثماني والأوربي وما فعله الاستعمار الداخلي من تمزق في الشخصية العراقية ومالحق بها من خوف وجوع وألم، كل ذلك ساعد على تأجيج الصراعات الدينية الضمنية بشكل مستمر حتى يومنا هذا إضافة إلى أزمة التحرر فان خروج المجتمع العراقي من نظام تسلطي إلى نظام ديمقراطي دون الاتفاق على آلية مناسبة ودون التشبع بأفكار ومفاهيم التحول فالتحول من دكتاتورية عاتية إلى ديمقراطية هشة غير منضبطة انعكست على العملية السياسية برمتها سلباً، فالشعوب التي لاتصل إلى الحد الأدنى من الوعي لايمكن أن يركن لها في إنتاج قرارات صائبة. فالشخصية العراقية نتيجة لهذه الظروف واقعة بين مجموعة من الأزمات التي تشكل عقبات في طريق تقدمها وأهمها ما يمكن تسميته أزمة الديمقراطية الهشة وانعكاسها على الشخصية العراقية التي تشكل المحور الذي يدور حوله هذا البحث وبالتالي فان هذا الموضوع يثير اهتمام الباحثين ويجعله جانب للدراسة والبحث.

ثانيا :أهمية البحث:_

إن تقدم الشعوب في جميع المجالات العلمية والمعرفية يعتمد بشكل كبير على نوع الثقافة السائدة في المجتمع والأنماط السلوكية الشخصية والاجتماعية.

ومما لاشك إن الشخصية بوصفها نمطا سلوكيا يدل على مايتميز به المجتمع من نمطية في سلوكه (بما فيه من حركة أو ركود أو إعطاء أو تقصير) وتعد التنمية بوصفها آلية غرضها إحداث نقلة في المجتمع من اجل الوصول إلى بناء الدولة تمهيدا للانتقال بالشخصية نحو الإبداع والابتكار.

فبالتنمية يتم تنبيه الشخصية وإرشادها إلى تحقيق إضافات نوعية لاسيما على مستوى الجامعات وتحويلها إلى مراكز وأوساط بحثية منسجمة ومؤمنة بالفكر العلمي تمهيدا لبناء مجتمع معرفي مع الأخذ بعين الاعتبار تجارب الشعوب والمجتمعات التي حققت انجازات في مجال التنمية المستدامة.

وإذا ما تحررت الشخصية من معوقاتها وأعادت ثقتها بنفسها يكون الإنسان العراقي قد تحول بتفكيره ألركودي المتأثر بالتعليم التلقيني إلى إنسان يعتمد على الفكر الإبداعي الذي يجعل منه مبتكرا ومنتجا في مجتمعه.

ثالثا : أهداف البحث :-

١- إعادة بناء الإنسان العراقي كمدخل لبناء الدولة وترميم ما تهدم من مفاهيم المواطنة الحقيقية .

٢- تقبل المواجهة مع ذاتنا ومع تاريخنا من خلال التعامل بواقعية مع الأفكار والمتغيرات التي فرضت على المجتمع بفعل ممارسات سلطوية .

٣- الإسهام في رسم معالم دولة عصرية تتجاوز التناقضات .

٤- الاقتداء بالرموز والمآثر التي نجحت بتبني تطبيق الشعارات على مستوى الواقع في مشروعاتها الوطنية .

٥- جعل المواطنة الفيصل في فك الخلافات مهما كانت كبيرة ومعقدة .

٦- التغيير على مستوى التشويق والتحفيز شعوريا لنوع الخطوات الواجب إتباعها في تحليل الواقع وإيجاد مواقف كل حسب قدرته وقابليته من باب إن الإنسان العراقي هو رأسمال حضاري واقتصادي وثقافي يقوم عليه المجتمع .

المبحث الثاني :- التعريف بالمفاهيم

١- الشخصية :-

- مفهوم الشخصية :-

إن مفهوم الشخصية بصورة عامة ، هو واحد من الموضوعات التي اختلفت بشأنها الآراء كثيرا بين علماء النفس بشكل عام وأصحاب مدرسة التحليل النفسي بشكل خاص ، وكانت جل اهتمامهم قد وجهت إلى دراسة الحالة الفردية ، كما تعددت فيها الآراء والتعريفات بتعدد المدارس الاجتماعية والحضارية بل تباينت فيه النظريات في مختلف العلوم المذكورة ، حسب آراء المفكرين والعلماء الذين أبدعوا في دراستهم وبحوثهم النظرية الميدانية ووصل التباين في دراسة الشخصية أحيانا إلى درجة التناقض بين هذه الدراسة أو تلك .(١)

فاهتم علماء النفس قديما بالمظاهر الخارجية للشخصية وما ترتب على تلك المظاهر من سلوك معين يمكن أن يؤثر في الأفراد الآخرين .

فالشخصية حسب منظور علم النفس هي جملة الصفات الجسمية والعقلية والمزاجية والاجتماعية والخلقية التي تميز الشخص عن غيره تميزا واضحا .(٢) .

أما منظور علم الاجتماع ، فقد ذكر عالم الاجتماع الفرنسي الشهير دوركهايم قائلا :- "الإنسان حيوان اجتماعي ، والإنسان ليس إنسانا إلا لأنه يعيش في مجتمع " . ومن هنا فأن عالم الاجتماع د. علي الوردي درس الشخصية في إطار المجتمع ، حيث رأى في شخصية الفرد جزء من شخصية المجتمع .(٣)

فالشخصية (Personality) مشتركات نوعية متوالية الطابع ينفرد بها أناس معينون صفاتها الجماعية حاكمة ضمن بيئة الوسط وقد تصل هذه المشتركات النوعية وبفعل حاكمية صفاتها (traits) حد التنميط (stereotype) وذلك لتسهيل تصنيف البشر باعتماد خصائص يمكن أن تشكل نقاط دالة تسهل التفريق بينهم.(٤)

وسط هذا النقاش والتداخل بين بني الإنسان وذلك إن الإنسان حيوان اجتماعي أو كما قال أرسطو أستاذ الاسكندر المقدوني احد كبار الشخوص الذي كتب لها وعنها التاريخ وما زالت ذاكرة الناس مشغولة ومفتونة بالاسكندر وأمثاله .

٢- المجتمع :- (Society)

هناك من يرى المجتمع " جماعة من الناس لهم ثقافة مشتركة ومتميزة تحتل حيزا إقليميا محددا وتتمتع بشعور الوحدة ، وتنظر إلى ذاتها بكيان متميز ، ويشبه المجتمع كل الجماعات الأخرى في اشتماله على بناء من ادوار مختلفة وسلوك محدد تفرضه المعايير الاجتماعية " .(٥)

مع ذلك فالمجتمع يعتبر نموذجا خاصا لجماعة تتميز بنسق اجتماعي شامل ينطوي على جميع المؤسسات الاجتماعية الأساسية اللازمة لمواجهة الحاجات الإنسانية الضرورية ، ويتميز المجتمع كذلك باستقلاله ليس بمعنى انه مكتف بذاته من الناحية الاقتصادية اكتفاء ضروريا ، وإنما بمعنى انطوائه على جميع أشكال التنظيم اللازمة لبقائه واستمراره فترة طويلة من الزمن .

٣- الدولة :- (State)

" مشروع سياسي هدفه خلق جماعة موحدة تلتق حول رقعة أرض وحول نظام سياسي إداري يتم تقاسمه".

هي أصل الدولة الحديثة التي تطورت في فرنسا وانكلترا واسبانيا بدءا من القرن الرابع عشر ، نجد تأكيد سلطة سياسية مركزية إلى جوانب تطور الإدارة إلا إن هذه العناصر المختلفة تتمتع بشيء خاص فإننا نجدها في كل مجتمع تخرج من القبيلة أو العشيرة ، إذ ما يشكل قراءة المشروع الدولي أمر مختلف ، فالقراءة هذه تكمن في إدارة تنظيم قضائي وإداري .(٦)

ففي الإمبراطورية الرومانية والى جانب المركزية السياسية والعسكرية للسلطة نجد اختلافات كبرى في المواقف القضائية ، لكن في الدولة الحديثة فتزعم فرص التشريع نفسه على كل الشعوب التي على أراضيها .

٤_الأزمة:_(Crisis)

إن مفهوم الأزمة يعود إلى الفكر اليوناني القديم ،إذ قصد منه نقطة تحول في الأمراض الخطيرة والقاتلة،التي تؤدي عادة إلى الموت المحقق أو الشفاء التام.

فالأزمة (Crisis)لدى الخبراء في الاجتماع والسياسة وعلم النفس وغيرهم من المهتمين لها عدة معاني وكثير من التعريفات ،فقد تعني الكارثة ،أو المأساة ،وهي العنف الظاهر أو الكامن وتطلق ايضآ على حدث معين كالحرب مثلا وقد تكون الأزمة دولية أو إقليمية أو محلية فقد تتجسد في الاقتصاد أو تعبر عن نفسها في السياسة والحكم أو انفجار اجتماعي أو حرب طائفية تدور حول حزب أو فرد .

ويعرفها كل من وينر(Winer)وكاهن (Kahn)بأنها تشتمل على قدر من الخطورة المفاجئة وغير المتوقعة ،ويرى بولدنغ(Boulding) إنها بمثابة نقطة تحول أو حد فاصل بين وضعين (٧).

إن كثرة تعريفات الأزمة والتي أدت إلى بروز معان مختلفة لها ،نتيجة استخدامها بكثرة من قبل علماء الاجتماع والمؤرخين ،وعلماء السياسة ،وعلماء السياسة ،وعلماء النفس ،قد أفاد ذلك في بناء المعرفة المنظمة حول هذا المصطلح.

الفصل الثاني

" محددات الشخصية العراقية "

المبحث الأول : (محددات مادية)

١- **الموقع الجغرافي** :- شكل وما زال يشكل الموقع الجغرافي الخاص بالعراق من النواحي السياسية والجيولوجية والبشرية عاملا موضوعيا مهما ، إذ يلاحظ إن حدود العراق الطبيعية مفتوحة أمام معظم المناطق والدول المجاورة خلال مراحل الحرب والسلم وعبر التاريخ، فنجد مثلا تلك الحدود كانت في زمن ما قبل الإسلام موضع مطامع الإمبراطوريتين الرومانية والفارسية ومن ثم البيزنطينية فكان موقعه ساحة قتال متواصلة ، أو ما يصطلح عليه في العصر الحالي بـ (المجال الحيوي) وظل العراق ساحة مواجهات وحروب على مر الفترات التاريخية سواء كانت حروب داخلية أم خارجية . (٨) .

بالإضافة إلى ذلك فان موقعه الجغرافي جعله محط أنظار كثير من الأقوام المختلفة التي توافدت عليه ، وترتب على ذلك كله ، خلق مجتمع جديد (منصهر وممتزج ومتفاعل) ، تمتع أفراده بهوية جديدة (العراقية) ، بحيث أصبح المجتمع الجديد مختلفا عن المكونات أو العناصر الأساسية الداخلة في تكوينه قديما ، ذلك لان الفرد يوجد في مجتمع ما أولا يكتسب هويته أو ماهيته لاحقا ، بمعنى إن الهوية ليست معطى مقدسا وثابتا ونهائيا وإنما هي معطى تاريخي في حالة صيرورة وحركة دائمتين . وهذه التركيبة الاجتماعية في تقديرنا قد تفاعلت عبر أزمان طويلة وأجيال عديدة فخلقت مجتمع وحضارة جديدة تختلف عن حضارة الأقوام التي انبثقت عنها هذه المكونات ويمكن الاستدلال على ذلك بوضوح تام من قبل العراقي الذي كان قد سافر إلى خارج العراق فشعر بان العراقي من أية جذور أو أصول قومية كانت (عربية وكردية وتركمانية أو غيرها) أو من أية ديانة كانت هو الأقرب له من حيث الطبيعة السلوكية والنفسية أو العقلية من العربي الليبي أو التونسي أو حتى الخليجي أو حتى من باقي الديانات أو الأقوام العراقية الأخرى .(٩)

على إن ذلك لا يعني انفصالا كليا عن العناصر القديمة المكونة لشخصية (الفرد) الاجتماعية من النواحي (القومية أو الدينية) أو ربما بقي تأثير العناصر القديمة المكونة وخاصة في حال استمرار تأثير العوامل السياسية والإيديولوجية والاقتصادية .

٢- الطبيعة المناخية المتقلبة :-

إن تأثير الطقس وتقلب المناخ له انعكاس واضح على مزاج الفرد العراقي وبالتالي على شخصية الفرد والمجتمع العراقي ككل . فيشعر المرء في أيام عديدة من السنة بتوالي (البرد والغبار والغيوم والمطر والطقس المعتدل ثم الحر أي يعيش المرء (أربعة مناخات) في اليوم الواحد تقريبا . أما المناخ العام ، فيلاحظ في العراق إن الشتاء شديد البرودة قارص جدا ، والصيف شديد الحرورة وطويل الأجل ونسبة الحرارة في الظل كنسبة الفرق بين ٢٠ و ١٢٠ . (١٠)

٣- الفيضانات والأوبئة المدمرة :-

من الملاحظ إن فيضانات انهار (دجلة والفرات) ذات طبيعة قاسية أو مدمرة بالقياس إلى انهار العالم الأخرى ، فمثلا يلاحظ إن نهر (النيل) في مصر يفيض في أشهر (آب وأيلول وتشرين الأول) وهي الأشهر التي تحتاجها الزراعة ويحمل من الغرين ما هو مفيد للأرض الزراعية من دون أن يؤدي إلى تدمير قنوات الري ، أما

دجلة والفرات فأن فيضانهما في أشهر الشتاء والربيع من (كانون الأول إلى حزيران) ويعقب أشهر الفيضان الصيف الحار ، لذلك فأن نظام الري السائد في مصر القديمة هو (الري الحوضي) في حين إن نظام الري السائد في العراق هو (الري الدائم) . بسبب الحاجة الدائمة إلى المياه في الزراعة (١١).

وحسب رأي مستر (كون) في كتابه "قصة الإنسان" نجد في مصر نهرا واحدا ، بينما في العراق نهران حفر بينهما ببراعة شبكة قنوات قربت المناطق المختلفة لكنها سهلت حركة العصيان السياسي والعسكري لذلك لم يتم السيطرة على المدن العراقية بسهولة فنجح النظام المركزي في مصر في حين واجه صعوبات عديدة في العراق .

المبحث الثاني : محددات معنوية (اجتماعية وثقافية)

١- صراع الثقافات المتنوعة في تكوين المجتمع العراقي :-

تكون وما زال يتكون المجتمع العراقي من عدة جماعات اجتماعية هي (البدوية ، الجبلية ، الريفية ، المدنية) بمعنى آخر ، إن ثقافة العناصر المكونة للمجتمع العراقي كانت في حالة من التفاعل المستمر سلما أم حربا ، وعلى وفق الرؤية أو الثقافة لكل جماعة من تلك الجماعات المكونة للمجتمع ، وعلى الرغم من وجود عناصر مشتركة كثيرة (اللغة ، الإسلام ، دجلة والفرات) فيضم المجتمع اختلافات مهمة من الخليط المكون (قومي ، ديني ، طائفي ، سياسي ، اقتصادي) والمتفاعل مع الثقافات الأجنبية الوافدة (الشرقية والغربية) خلق توازنا نفسيا واجتماعيا جديدا ..فالثقافة البدوية القبلية مثلا (ذات الطابع الثأري) تقوم على أساس تناقض داخلي [(الغزو والقتال) يقابل (الكرم والحماية والاستغاثة)] .. والثقافة الدينية ذات الطابع الحضري ، تقوم على أساس بناء الدولة القائمة على مبادئ (العدل والمساواة) ومحاولة تقليل القسوة والتخريب.(١٢) فالثقافات القومية المختلفة أو القبلية المختلفة تشترك جميعا في معادلة وجود جمعي نهائي يقوم على أساس القبول بتلك المعادلة وهي (التناقض – التوازن) .

٢- ظاهرة الاحتلالات الأجنبية المتكررة :-

إن ظاهرة الاحتلالات المتكررة هي ظاهرة عامة ، إلا إنها أخذت شكلها المتميز بوصفها ظاهرة في تاريخ العراق وعبر مختلف المراحل ، وترتب على هذه الظاهرة نتائج كثيرة مدمرة للمجتمع العراقي منها .(١٣):-

– إشاعة ظاهرة التدمير أو التبديد أو السرقة للموارد الاقتصادية والحضارية والثقافية الأساسية المعتمدة في البلاد كأنظمة الري والتعليم والمقتنيات الأثرية .... الخ .

– محاولات إثارة الفرقة الاجتماعية بين أفراد المجتمع العراقي بوسائل سياسية واقتصادية واجتماعية مختلفة (كالحروب والصراعات) أو (الكتل الحزبية أو العشائرية ،...الخ) .

– محاولات (تقوية أو إضعاف) النظام الاجتماعي القائم في الريف بشكل خاص على أساس القبيلة أو العشيرة بين الشيخ وأبناء العشيرة وعلى وفق مصلحة الحكام في كل مرحلة .

– خلق آثار اجتماعية جانبية جديدة نتيجة الاحتلال الأجنبي تتمثل في نقل معطيات الثقافة الأجنبية للمحتل من خلال استخدام وسائل جديدة في البلاد المحتلة كطراز الأبنية التي استخدمها المحتل لإغراضه الخاصة ونقل أساليب حياته المختلفة حيث تكون بمثابة ردود أفعال على وجود المحتل .

– غالبا ما كانت أنظمة الحكم المحلي (الوطني) أنظمة قمعية مستبدة بحيث تجاوزت مظاهر الاستبداد الأجنبي.(١٤) .

المبحث الثالث :- صفات الشخصية العراقية

١- غالبا ما تكون أساليب الحياة تقليدية مغروسة في الماضي :-

إن المجتمع العراقي ما زال حتى يومنا مجتمع تقليدي مغروس بالماضي ويحاول بعض أفراده محاكاة الماضي للاستفادة من دروسه الماضية والأمثلة على ذلك كثيرة فهناك كثير من المنازل ووسائل النقل التي كانت تستخدم في الماضي والآن ما زالت تستخدم على سبيل المثال (الأكواخ) وهي منازل مصنوعة من الأغصان المتشابكة والتي تغطى بشقف من البردي (الحصران) وتقوى بالطين . (١٥) .

٢- طغيان الصفة العشائرية على التحضر كلما ضعف دور الدولة ، والعكس بالعكس :-

انقسم النظام الاجتماعي في المجتمع العراقي منذ زمن بعيد إلى ثلاثة أقسام (سكان المدن والجماعات القبلية الساكنة خارج المدن وسكان الاهوار) وبالنظر للأهمية التجارية والدينية والصناعية والثقافية للمدن فقد تميزت المدينة بمركز متقدم في مختلف المراحل التاريخية ، كما إن السلطة الرسمية للدولة تمركزت في مواقع المدينة أما الجماعات القبلية وسكان الاهوار فقد عاشوا خارج المدن ، وكانت القبيلة أو العشيرة على الأرجح وحدة اجتماعية مترابطة لها قانونها الخاص وطريقة حياتها الخاصة وولاؤها لشيخها وزعمائها الدينين قبل ولائها إلى التنظيمات الرسمية للدولة .(١٦)

وظل المجتمع القبلي يقوم على منظومة القيم البدوية القائمة على قيم (العصبية القبلية ، الثأر والانتقام ، الغزو والقتال ، الشجاعة والنخوة والكرم) والفصل والدية ، والنظرة باحتقار إلى المرأة والعمل ، أما الفرد في المدينة يركن إلى الدولة والقانون بينما الفرد في الريف غالبا ما يركن ولاسيما قبل ١٩٥٨ إلى القوة القبلية أو العشيرة أما في حالة غياب الدولة فان الفرد في المدينة مضطرا إلى إيجاد قوى اجتماعية لحمايته وغالبا ما تكون القبيلة أو العشيرة .

الفصل الثالث

"الشخصية العراقية وازدواجية العلاقة"

المبحث الأول :-

أولا :- الشخصية العراقية وازدواجية العلاقة بين المجتمع والدولة:_

في نقطة تحولية للحظة انعطاف ٢٠٠٣ تم شطب نظام أدمن السلطة وممارستها ممارسة شمولية شرسة لأكثر من عقود ثلاثة وأنشب مخالبه عميقا في جسم العراق مخلفا قروحا نخرت المجتمع العراقي متحولة إلى غنغرينا (Gangrena) ما طفا على السطح من حروق وجروح وبثور وندب وتشوهات جرى تكميمها خنقا بالعنف والخوف وحقن ضالة الموت والحرب والحرائق مغذية شخصنه السلطة والدولة إلى حد التصنيم حول الحاكم إلى قائد ضرورة وليس للضرورة باستغلال مقولات متداولة سالبة لإرادة التغيير منها إن الضرورات تبيح المحظورات "وان" درء المفاسد بالذرائع خير من جابه المنافع " .

ولقد تحولت حياة المجتمع العراقي وتاريخه " إلى سلسلة من الضرورات الطوارئ ودأبت على إنتاج ذاتها بنيت على مقولات رغم ما أضفي عليها من قدسية وطقسية غادرت وغادرها الزمن وحاضره بالذات إلا إنها نسبت إلى ثقافات ظلت تربك الحركة والتوجه في محيط اجتماعنا وعلاقات وسياسة " (١٧).

أما بعد عام ٢٠٠٣ الطوارئ لم تعد تتحكم في سلوكيات أفراد المجتمع إذ حل محلها السبب والتوقع والتخطيط والمستقبلية والعقلانية .

ثانيا : الشخصية العراقية وازدواجية العلاقة بين العرف والقانون :-

تتعرض الشخصية العراقية إلى تجاذب حاد بين قطبين متناقضين هما (العرف و القانون) هذا التناقض مدفوعا بالفارق في زمن كل منهما وكذلك مكان (التواجد) ثم في مدى قدرته على ضبط فعل الأفراد في أوساطهم الاجتماعية (جماعة ، مجتمع ، ريف ، مدينة) من أنواع الاقتصاد السائد في البداية فأن التنزيل الذي فضل فيه الشعب وتعدده لقبوله الاخرعلى القبيلة (العشيرة) وعصبوبيتها ورفضها للغريب فان من الطبيعي والحاضنة (البيئة الجاذبة) للقانون هي المدينة أو الدولة التي تقبل حضور القانون فيطبق فيها ممارسا ضبطه الاجتماعي في الوسط القبلي (العشيري) والمحلي الأهلي وبفعل تضامنه الداخلي الضيق القائم على الدين والقرابة والزواج الداخلي فانه يحتاج إلى ضبط مباشر يبقي العلاقات (الروابط) بين الأعضاء – الداخلين في التركيبة العشيرية – يحتاجون إلى آلية ضبط تكرس الترابط المباشر (Face to face) ، إذا لابد من العرف . (١٨) .

العلاقات بين أوساط الشعب المدينة أو محيط الدولة والتي تتميز باللامباشرة فان القانون بموارده العامة والتي تترتب على الالتزام بها ثواب وعلى كسرها عقاب فإنها الآلية الأكثر فاعلية ومقبولية ، ولكن ماهو متحقق في عراق اليوم وهذا ينسحب على المجتمع والدولة (السلطة) إن المجتمع (جماعة ، مجتمع ، أصلي ، محلي ، ريفي ، عشيري) فانه أميل إلى العرف ، على عكس الدولة (السلطة) فإنها أميل إلى القانون ، وعرفية المجتمع العراقي – ولو يتجاوز – والاوفق المجتمع في العراق ، فان هذا المجتمع أقدم عمرا عن دولته (سلطته) كما إن المجتمع ظل متواصلا في تواجده على عكس السلطة وبفعل توزعها بين عشقها للقوة وحبها الجم للثروة وتوقها للجاه فإنها تعرضت للانقطاع بعد كل حقبة تسود فيها ، وقد اعتاد مجتمعنا العراقي أن تكون سلطته متعسفة في قوتها تفرض طاعتها على الجميع فيذعن إلى حد التسليم في الوقت الذي يشتد فيه دعم القطع الموازكية الأضعف والأقل عددا هنا الحاكم المستبد في عدله إلى حد القرب منه المشاركة في تحسين أداء سلطته. (١٩) .

إن سلطة الدولة هي ليست أطروحات نظرية من فرضيات مجتمع بل هي جزء محدد من البنية المؤسسية للمجتمع بوظائفها الشديدة التعميم والتي تسيس معها وكأنها سلطة فوق الجميع ، وبوظائفها الشديدة البالغة التخصيص في تجسيد المصالح الاقتصادية – السياسية بإحدى الفئات أو الطبقات ، وتستمد الدولة شرعية سلطتها على مدى القبول الاجتماعي لها ويتلخص الصراع بين الدولة والمجتمع حول الكيفية التي تحكم بها السلطة والتي تسعى من خلالها إلى إخضاع الغير لها وكذلك الصلاحيات التي تصاحب هذه الكيفية وتدعمها والوسائل التي تفننت السلطة في ابتكار حجمها والتي تراها انسب من غيرها لإحكام قبضتها . (٢٠) .

وان السلطة تهدف من اتصافها بالشرعية إلى هدفين ١_ الاستمرار بالحكم ٢_ عدم وجود معارضين لها.(٢١) وهكذا فالدولة تلجأ إلى تطوير مؤسساتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، لغرض الحصول على المزيد من الشرعية لكيانها ربما يتوافق مع حالة القبول العام من قبل أفراد المجتمع . وإذا فشلت السلطة في الحصول على الشرعية اللازمة لاستمرارها لأسباب بنيوية أو وظيفية فإنها قد تلجأ إلى العنف واستعمال القوة لضرب المناوئين لها ، وهذا ما نلاحظه في اغلب السلطات ذات الأنظمة الدكتاتورية والتسلطية ، إذ تظهر هذه الحالة قوى مناوئة تعمل ضد السلطة .

ثالثا : الشخصية العراقية وازدواجية العلاقة بين الدين والدولة:-

دأب المفكرون عبر التاريخ على البحث عن العلاقة أو الصلة بين الفكر البشري والوجود الإنساني ، حيث كان اهتمامهم منصبا على معرفة ارتباط العقل الإنساني بالوجود الحياتي ، وكيفية الفصل بين ماهو نظري

وما هو عملي ، وقد ترتب على ذلك ظهور عدة نظريات طرحت مفاهيم متعددة اختلفت باختلاف الزمانية والمكانية لمسيرة المجتمع فكانت السلطة العثمانية تمثل السيادة والقوة التي توارثتها الأجيال المسلمة منذ زمن الفتوحات والانتصارات التاريخية ولكونها تجمع تحت خيمتها عناصر عربية وغير عربية فقد جسدت لنفسها الولاء الرمزي والسياسي للجماعات ، رسخت صورتها في الوعي الفكري بوصفها جماعة المسلمين عامة ، فأصبحت الخلافة مؤسسة ذات أجهزة مادية مستقرة وراسخة تفرض هيمنتها واحترامها على رعاياها وبانهيارها ظهر إلى الوجود ما كان أمام العنصر العربي إلا أن يقف بمجتمعه على عتبة الاستقلال ويقبل الانفصال ونتيجة لذلك تولد الفراغ كبير على المستوى السياسي والفكري والعلمي .(٢٢)

فعلى المستوى السياسي ظهر مفهوم الدولة وإشكالية الأسس التي يتحدد بموجبها نوع الممارسات السياسية (القومية – الدينية) وكيفية إرساء قواعد الحكم وتشخيص الهوية العامة للسلطة السياسية كغاية من غايات الاجتماع المدني .

أما على المستوى الفكري العربي الإسلامي هذه الحقيقة تكمن في قوة تأثير الشعور الديني في المجتمع ،تهم الدولة الإسلامية أو القومية ليس أفكار ثابتة ومكرسة نصيا لا يمكن تغييرها لكنها إعادة ترجمة للحاجات التاريخية التي تدفع للضغط على استعادتها من جديد وشحنها بالقيم الدينية .

المبحث الثاني :-

"تاريخية الشخصية العراقية"

بالنظر لسهولة التنميط والتمازج الحاد بين الناس باختلاف وضعهم الايكولوجي (البيئي) فقد رسمت خوارط عديدة مثل التنميط منها توزيع الأديان (الموحدة) والمعتقدات حسب خطوط الطول والعرض (المدارات) ، وأقدم المعادلات في تاريخ الإنسان نوعا واجتماعا هي التي تضم التراب (الأرض) والمال والإنسان ، فالتراب (Earth) هو الحاضنة وهناك صلة أكثر من لفظة بين (Earth) وبين (الحرث) العربية ولفظها هي المصدر لان الشرقي ، المسلم ، العربي ، العراقي يحب تربته وأرضه وارثه أي انه يتوارثه ، فأهلنا الشيعة يتخذونه تربة في سجودهم للدلالة على أهمية تربة العراق وإكراما واحتراما لأرضه وارتباطا إلى حد الفناء لتربته .

وهناك مفارقة فالعراق وعديد من بلدان الشرقيين في الأوسط والأدنى إنها تجمع في حياتها وواقعها (تقديرها وقدرها) فهي محصنة في أرضها (جغرافيتها) مخترقة في تاريخها فالأرض هي التي تجمع وأما التاريخ فهو الذي يفرق ، فما تجمعه الأرض يبدده التاريخ غزوا وبناءا ممثلا تشريدا وحتى انتحارا . (٢٣) .

هناك موارد التي تضمها الأرض وما يتمخض عنها من استثمارات تشكلت عن طريق تفاعل الإنسان مع أمه الحنون "الأرض" متحديا كل ما يشكله التاريخ من هفوات وعقبات بوجهه وهكذا تشكل (الجانب المادي) من الحضارة الذي يتطور بتطور عقل الإنسان وإفرازاته التي انعكست على شكل أبنية ومخترعات وغيرها .(٢٤) .

أما الجانب المعنوي الذي يتمثل في العادات والتقاليد والأعراف وأنماط العلاقات ومن ضمنها المعتقدات التي تبدلت وانتقلت من التعددية في الآلهة إلى عبادة الإله الواحد ، فالبيانات والمعتقدات كانت منذ الأزل في صراع مع الحضارات لأنها تنشئ بنفس الوسط / ألوديانى وهذه النقلة النوعية من التعددية في الآلهة إلى عبادة الإله الواحد هي مرتبطة بتطور العقل لكن المعتقدات انقضت على هذا الواقع داعية الناس إلى عدم الخنوع إلى الحاكم والولاء للإله الواحد ، وبالتالي فان الأديان الموحدة قد هزت مركز الحكم الحضاري وهذا ما يؤكده لنا التاريخ سواء في مصر أو العراق مع اختلاف واضح بينهما . (٢٥) .

- فمصر كانت نهر واحد ،حاكم واحد ، علاقة الحاكم بالمحكوم اقل تعقيدا أو أكثر وضوحا وهذا انعكس على الشخصية المصرية .

- أما العراق القديم ، نهران (دجلة والفرات) والحاكم لا يتجسد به الإله وإنما هو وسط بين الشعب والإله وهذا انعكس على الشخصية العراقية ، وبالتالي نرى إن هذين البلدين قد اكتسبا خصوصية حضارتهما من بيئتهما الطبيعية وانعكس على شخصيات أبناءهما ، فكرا وسلوكا وحتى على طبيعة مشكلاتهما ، ونشتق من ذلك إن طابع الأزمة في مصر هو طابع اقتصادي يمكن تجاوزه بتوفير الموارد الأكبر عدد من السكان ،أما الأزمة في العراق فهي ذات طابع سياسي مصدره النظام (الدولة) الذي يشل حركة كل أجزاء المجتمع وان تاريخ العراق متميز بالدكتاتوريات كما إن الشعب بقي متوجس يسوده الشك والريبة.(٢٦) وهكذا فالمجتمع العراقي لا يزال أسير تاريخه المؤلم الذي تؤطره الحروب والغزوات تاريخ يفتقر إلى حقبة زمنية تسجل علاقة بين الحاكم والشعب وتبقى هذه الأزمة من نتاج كل مشكلة فأي إصلاح لابد أن يبدأ من هذه العقدة .

الفصل الرابع

أزمات الشخصية العراقية

لقد تم تشخيص تعطل الشخصية العراقية راهنا وبالأخص بعد ٢٠٠٣ لوقوعها – الشخصية – محصورة في مربع أزمة ، تتقاسم رؤوسه الأربعة (الفقر P ، العنف V ، الفساد C ،التنمية المظهرية D) .

١- **الفقر Poverty** :- هو احد محاور الأزمة التي تمر بها الشخصية العراقية ، فالفقر هو المرض حتما في الوقت الذي تكون الرؤوس الأخرى فيه مجرد أعراض (Symptoms) وبالتحديد فان تفكيك إشكالية الفقر وثم إيقافها تعيد إنتاج مؤلماتها بشكل أبشع فان المعوقات تمثل العنف والفساد والتنمية الديكورية إنما تبدأ بالتفكك هي الأخرى .(٢٧)

ولابد إلى الإشارة هنا إلى مفارقة شاذة (الغنى ، الفقر) ففي بلد غني على مر التاريخ سواء الماضي أو الحاضر، فقد قدم دعما لوجستيا بشكل حنطة وشعير للجيوش التي قاتلت الحربين الكونيتين الأولى والثانية ، وحاضرا فهو بلد نفطي يزهو بالخيرات الطبيعية فكيف له أن يحضن الكثير من الفقراء من أهله ، فالعراق انقسم إلى قلة محظوظة وكثرة محرومة بسبب هذه المفارقة الشاذة بين الغنى والفقر . (٢٨) .

إن معالجة الفقر اقتصرت معظمها على رصد الظاهرة من حيث الحجم والأبعاد والخصائص بينما المطلوب في المرحلة القادمة دراسة آليات كيفية إعادة إنتاج الفقر في الريف والمدينة العراقية لإيجاد الحلول ووضع السياسات لتلك الأقسام من السكان التي تقبع داخل الفقر جيلا بعد جيل .

٢_العنف "Violence" :-ويتم هنا التركيز على العلوم السلوكية (علم الاجتماع ، علم النفس الاجتماعي ، علم النفس، الخدمة الاجتماعية) وكذلك الاهتمام بالسلوك الجمعي والحركات الاجتماعية والدينية والإصلاحية . وقد يشمل علم اجتماع المرأة وعلم اجتماع الفئات الاثنية والجماعات والأطياف الأخرى والثقافات الفرعية وما تلقاه من قبول أو رفض اجتماعي وكيف يدار السلم الأهلي في المجتمع وما يسوده من قيم مدنية ونوع الضبط الاجتماعي السائد ونسبة توزعه بين ضبط رسمي وغير رسمي .

ثم الحضرية السائدة في المجتمع ودرجة " التريف " في المدن ومن يهتم بالضعفاء والمسنين وأصحاب الحاجات الخاصة والقيم الدينية والأخلاقية المتبناة والسائدة في المجتمع والنظرة إلى الأخلاق عامة فهل هي ضرورات أو ممكنات أو كمالات .

ولابد من ايلاء الأسرة / العائلة الاهتمام بالتعرف على حجمها (نووية /ممتدة /مركبة) والانقسام الحاد أو المتسامح بين الرجال والنساء بعيدا عن الذكورية والابوانية والارتقاء بالجنس إلى مستوى النوع الاجتماعي (Social Gender) .

ولتجفيف (منابيع العنف) في الشخصية العراقية لابد من دراسة أنماط التنشئة الاجتماعية (Socialization) وأبعادها من الوقوع في دائرة عصبوية وإرساء أسس الكره والخوف والشك والتهميش ضد الآخرين لمجرد الاختلاف قوميا أو دينيا أو طائفيا أو نسبيا أو طبقيا .

وبعد ضرب العصبوية في التنشئة الأسرية والتنشئة على كره الآخرين قد تتطور إلى عقدة / مركب الخوف من الغرباء أو الأجانب التي قد تتطور إلى رهاب الأجانب وهو جذر التسليم بنظرية المؤامرة من الشعور بالدونية ونكون قد هزمنا حتى قبل أن ندخل في المواجهة الحضارية . لذا يجب بناء نمط جديد بعيد عن كل هذه الأنماط .

أسباب العنف :-

١- **عوامل نفسية :-** حيث تكون هذه العوامل على نوعين ، شخصي ونوعي فالعوامل الشخصية (النفسية) :- هي تلك العوامل الخاصة بهذا الإرهابي أو ذاك فقد تكون عقدة اجتماعية أو مفارقة تربوية أو حالة من المرض النفسي أو شعورا بالنقص أو الحقد أو الغيرة ... الخ من الأمراض النفسية والاجتماعية التي تشكل دوافع خاصة لممارسة العنف وعلى مستوياته المختلفة . (٢٩).

أما العوامل (النفسية النوعية) :- فهي مرتبطة بردة الفعل تجاه تيارات الإلغاء والتهميش والمحاربة التي تتعرض لها الهوية الثقافية للمسلمين أو العرب وهي نتيجة طبيعية لمل اسماه البعض بظاهرة (الاسلامو فوبيا) إلى خطأين :

أ – من الغرب، حينما تصور إن كل صراع يجري على الحدود الإسلامية – الغربية يمثل حلقة من حلقات الصدام مع الغرب ، وان الإسلام هو العدو الجديد الخطير بدل العدو التقليدي – الاتحاد السوفيتي بعد انهياره .

ب _ من المسلمين أنفسهم ، حينما قصروا في التعريف بهويتهم الثقافية بشكل علمي أكاديمي منهجي مدروس معاصر .(٣٠) .

٢- **عوامل اجتماعية واقتصادية :-** وتدخل ضمن هذه العوامل حتى المتغيرات السياسية لأنها تكون خاضعة لهذه العوامل ، فالتعامل مع أية ظاهرة عبر زاوية واحدة هي الزاوية السياسية تبسيط مبالغ فيه جدا نظرا لتناقضات التي تحدث في المجتمع ، حيث إن القوى المتصارعة تطمع إلى السيطرة على العالم الآن – حسب توفلر – والمعارك المتزايدة العنف التي تشكل موضوع تحول السلطة ينحسر فيها تأثير عاملي القوة والمال ليبرز عامل المعرفة أو بالأحرى المعرفة هي التي تنتج المال والقوة وليس العكس . (٣١) .

٣- **متغيرات سياسية :-** تدخل ضمنها التنشئة الدينية والسياسية التي تشكل سبب كبير من العنف في الشخصية العراقية الذي ألقى بضلاله على الأسرة نفسها فالأسرة تتعرض للضغوط الدينية والسياسية وكيف تنشأ أفرادها على الحب والتسامح ... الخ.(٣٢)

٤- **دوافع فكرية :-** كرست مقولات مثل (نهاية التاريخ) لفرانسيس فوكوياما ، ومقولة (صدام الحضارات) لصاموئيل هانتغتون ، و(التاريخانية) لكارل بوير ، ومقولة القرية الصغيرة كأدوات لفرض نموذج ثقافي واحد مقروء في الفكر الغربي ، يتناغم مع طبيعته في التفكير ، ولكنه يتصادم مع رؤية عربية إسلامية لها امتدادها في الفكر والتاريخ والحضارة .(٣٣)

وهذه العوامل المتضافرة سياسيا أو اقتصاديا واجتماعيا ونفسيا شكلت غيوما ألقت بضلالها على طبيعة التفكير الواعي فانشقت طلائع التخريب منساقة وراء ردود فعل مرضي تستق من النص الإسلامي والعقل والتجربة موقفها الملائم والمناسب للصراعات الدائرة في ذلك المجتمع العربي والإسلامي ، ولم تكن بحجم التحديات الفكرية فجاءت مواقفها متناقضة مع الفهم العميق والدقيق لملولات النص الإسلامي فجاءت مواقفها متناقضة مع متطلبات النهضة المعاصرة وإنسانها المرسومة من جانب الوحي وكنف الرسالة الخالدة وركزت في وعي الآخر صورة الإسلام المخيف الذي لا يرى غير العنف والإرهاب والتصادم وسائلا لإثبات هويته .

بل وحتى المؤسسات الدينية في الوقوف بجانب المواطن العادي الذي يعاني من تحول الدولة عليه . مما يضطره إلى النزول إلى التسلح لجني الاحتجاج ولكن الشارع بدوره يحاول أن يحول السلوك المتعقل إلى سلوك عفوي قد يدفع بالإنسان العادي إلى أن يفرغ ما تراكم لديه من خزين العنف الذي يفقده توازنه السلوكي سيما وانه يمارس مثل هذا الانحراف ألتصرفي في وسط جموع تضيع فيها المسؤولية الفردية ليتحول فيها الفرد إلى رقم ضائع في كتلة قد تجاوزت قدرتها في التطلع وصولا إلى الغايات التي تعود به إلى توازن الفعل .

حلقات العنف في المجتمع العراقي :

١- حلقة العنف الأسري / العائلي .
٢- العنف ضد المرأة .
٣- العنف عند الأقل حظا في الحضور من ذوي الاحتياجات الخاصة أو الجماعات المهمشة اجتماعيا .
٤- ضحايا الهزات الاجتماعية والحروب وفقدان متطلبات السلم الاجتماعي كالمطلقات والأرامل واليتامى والأطفال ممن تؤويهم دور الدولة وممن يعانون من أمراض نفسية أو جسمية أو نفسية /جسمية ومن يقطن المناطق الفقيرة والمهمشة والمتجاوزين ومن يتواجد في أحزمة الفقر والإهمال حيث تنعدم الحدود الدنيا لمستويات دنيا من الكرامة والإنسانية .
٥- العنف المدرسي وتراجع الجو المدرسي المناسب تربويا بناءا ومرافق وساحات وصفوف تؤمن الحياة لمستويات عمرية مختلفة تستطيع أن تقضي فيها يوما مدرسيا (School day) يكون صحيا ومحميا وتعليميا ومطمئنا ومنتجا . (٣٤) .
٦- العنف الوظيفي :- وهو موجود في دوائر الدولة (مكاتبها البيروقراطية) من تعسف وظيفي يمارس باسم النظام والتنظيم والالتزام بالضوابط حيث يتحكم فيه الرأس بمرؤوسيه ويتحول إلى عنف تعامل الموظف مع المراجعين وهذا العنف هو أقسى حقول ممارسة العنف وخاصة في المجتمعات الفقيرة .
٧- عنف السوق :- هو عالم يمارس فيه العنف وبالأخص في أسواق الشرق ومنها العراق وجيرانه إذ لا تخضع السلع إلى رقابة مما يؤدي إلى التنميط العشوائي للسلع . (٣٥) .
٨- العنف الطبي :- صلة الطبيب بالمريض والمريض في المؤسسة الصحية العامة والخاصة في بلدان تخلو من ضمانات لصحة المواطنين في وسط جشع الأطباء وغش الدواء .
٩- عنف الشارع :- هو عنف يمارس في المجتمعات المتقدمة بعد أن تراجعت مؤسسات التعليم ..

٣_الفساد :- Corruption يعتبر مفهوم الفساد مثل العديد من المفاهيم السياسية والاجتماعية مفهوما مركبا ينطوي على أكثر من بعد ، ولذلك تعددت اتجاهات تعريف المفهوم وترجع تلك التعددية إلى إن كل تعريف قد

ركز على بعد واحد من أبعاد المفهوم، فيختلف مفهوم الفساد حسب الثقافات وكذلك حسب الفترة الزمنية ، والفساد كمفهوم عام يشمل كل أشكال استغلال الوظيفة سواء كانت عامة أو خاصة ويكتسب هذا المصطلح مغزى أوسع عندما يستخدم للدلالة على تصرفات تحدث خارج إطار الشرعية يقوم بها أصحاب سلطة سياسية أو إدارية . ويتضمن الفساد المعاني الآتية :-

- تغليب المصلحة الشخصية على المصلحة العامة .
- القيام بأعمال معينة وسلوك معين والامتناع عن القيام بأعمال أخرى أو سلوك آخر .
- تحقيق منافع شخصية أو فئوية أو حزبية .
- إهدار للمال العام وضعف المسؤولية المهنية والأخلاقية .

عوامل نشوء الفساد السياسي

١- **الاستبداد السياسي** :- في ظل النظم السياسية التي تعتمد على تسلط الحاكم المستبد ينتشر الفساد بشكل كبير سواء في قمة الهرم (الفساد الذي ينتشر بين النخبة الحاكمة) أو في القاعدة (الفساد بين الموظفين) وهذا النظام يعتبر بمثابة ستار لمرتكبي جرائم الفساد وذلك للصلات السياسية والقرابية من السلطات التنفيذية وكذلك البيئة السياسية لها دور في تهيئة الجو المناسب لانتشار الفساد وهذا يتوقف على طبيعة النظام السياسي الموجود في الدولة هل هو ديمقراطي أم نظام سلطوي حيث الأول يسمح بالتعددية السياسية والانتقال السلمي للسلطة من خلال انتخابات حرة ، أما النظام السلطوي يتلاعب بالانتخابات ولا يسمح بتداول السلطة وهذا يكرس ويهيئ الفساد . (٣٦) .

٢- **الأزمات السياسية** :- احد واهم العوامل التي تؤدي إلى نشوء ظاهرة الفساد بسبب ما تحدثه من هلع وضيق أمام متخذي القرار ، حيث تتطلب اتخاذ قرار بالسرعة الممكنة في ظل هكذا ظروف مما يؤدي إلى إهدار في المال العام حيث من المعروف أن لا توجد ميزانية مخصصة في بلداننا العربية والنامية ومنها العراق بشكل عام للإنفاق على الأزمات السياسية وحتى في الدول المتقدمة هذا مما يؤدي إلى التلاعب بالأموال ووقوع جرائم الفساد مثل الاختلاس والرشوة والنصب والاحتيال . (٣٧) .

٣_المحاصصة الطائفية :- تنتشر المحاصصة الطائفية في كثير من بلدان العالم الثالث ، وفي البلدان المتعددة الطوائف والقوميات باسم الديمقراطية التوافقية التي تقوم على أساس هذه المحاصصة ، حيث عندما تتعدد الأحزاب تتعدد الولاءات وهذا بدوره سيؤثر على المواطنة وبالتالي تتعدد مراكز اتخاذ القرار السياسي وتكثر جرائم الفساد السياسي حيث يتضح هذا من خلال توزيع المراكز والأدوار القيادية في المجتمع على فئات محددة ليس على أساس الكفاءة والجدارة الإدارية والمهنية بل على أساس الانتماء الطائفي والعرقي . (٣٨) .

٤_التمويل السياسي :-تظهر هذه الظاهرة واضحة في فترات الانتخابات والمؤتمرات الحزبية خاصة في ظل نقص التمويل لبعض الأحزاب فيكون الفساد هنا احد أهم مظاهر التمويل ، فالفساد في التمويل السياسي يتمثل بإساءة استعمال الأموال في النشاط السياسي وذلك بواسطة الأحزاب أو بعض المسئولين فيها أو المنتسبين إليها وبالتالي يصبح التمويل احد عوامل الفساد السياسي . (٣٩) .

الآثار المترتبة على ظاهرة الفساد

أولا : الآثار السلبية :-

تنعكس هذه الآثار على قطاعات المجتمع كافة متمثلة بآثار خطيرة على الجانب الاجتماعي في زيادة حدة الصراعات الاجتماعية وخاصة الطبقية ، وانتشار القيم المادية الفاسدة والمصلحة كما يؤدي الفساد إلى

انتشار بيئة اجتماعية غير صحية تحث على قيم مادية غير مشروعة بعيدة عن الكفاءة والمساواة ، كما تزداد الفوارق الطبقية في المجتمع بفعل تأثير الفساد .

- **الجانب السياسي** : يؤدي الفساد على إضعاف الدولة وهيبتها خصوصا عندما تتهاوى أنظمة الرقابة والمتابعة على أداء المؤسسات الإدارية الحكومية كما يؤثر الفساد على الاستقرار السياسي للمجتمعات حيث يؤثر الفساد على تجانس المجتمع حيث يؤدي إلى مجتمعا منقسما إلى عدد من الجماعات غير المتجانسة ذات الولاءات المتضاربة وعدم الاستقرار السياسي يؤدي إلى ظهور العنف السياسي ، فضلا عن ذلك فان الفساد لا يضعف دور الدولة داخليا بل يضعف دورها الخارجي أيضا .(٤٠)

فيؤدي إلى الإساءة إلى سمعتها ومن ثم إلى عدم التعامل معها من قبل أية جهة كانت ولذلك فان كلفة كبيرة وآثارا سلبية تتحملها مؤسسات الدولة المختلفة جراء انتشار ظاهرة الفساد .

- **الجانب الاقتصادي** :- يؤدي الفساد إلى آثار اقتصادية واضحة المعالم فبالإضافة إلى إن الفساد يكلف الدولة أموالا كثيرة فهو يؤدي إلى صرف أموال أخرى من اجل السيطرة عليه أو الحد منه . كما يترك الفساد آثارا سلبية على عملية التنمية فعندما تهتز شرعية النظام يهتز الاستقرار السياسي للمجتمع ويتهدد التكامل السياسي داخله وتظهر مؤشرات العنف والصراعات الداخلية وهذه كلها معوقات لعملية التنمية كما يؤثر الفساد على الدخل القومي ويؤدي إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي كما إن الفساد يؤدي إلى مزيد من الفقر وعدم العدالة في توزيع الدخل وكذلك إلى انتشار ظاهرة الاستهلاك الظاهري . (٤١) .

ثانيا :- الآثار الايجابية للفساد .

هناك البعض ممن يعتقد إن للفساد آثار ايجابية لكن من المؤكد إن هذا الكلام لا ينطبق على الدول العربية أو بالأحرى الدول النامية كافة وذلك لكون معظم هذه المجتمعات والعربية منها مجتمعات إسلامية وتعتبر مظاهر الفساد كافة من المحرمات شرعا وقانونا وعرفا .(٤٢)

أما في بعض الدول (غير الدول العربية) يعد للفساد آثار ايجابية متمثلة في رفع معدلات النمو الاقتصادي حيث يقوم مرتكبي الفساد باستثمار مكاسبهم من عمليات الفساد التي يقومون بها في مشروعات تفيد مجتمعاتهم وتدفع عملية التنمية بها ، حيث يحقق الكفاية ونسبة من التراكم ومن ثم يحقق نسبة نمو لكن يبقى اتجاه الآثار السلبية هو الأكثر واقعية .

٤- التنمية المظهرية:-لقد اجمع علماء الآثار والحضارة إن العراق كان مهبط حضارة تعد من أقدم الحضارات في العالم ،وظلت الحضارة تراود العراق حينا بعد حين عبر مختلف مراحله التاريخية والحضارية.إذ إن المجتمع العراقي مر بمراحل تاريخية متعاقبة تطور خلالها من شكل لآخر ،إذ مر بمرحلة الصيد والجمع ،ومرحلة الاستقرار ،حيث بنى القرى ومارس الزراعة ودجن الحيوانات وأقام المدن وأسس فيها أعظم الحضارات ،كالحضارة السومرية والبابلية والأشورية،إن شخصية المجتمع تتأثر بطبيعة الظروف والإحداث الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والايكولوجية ،التي مر بها عبر مختلف الحقب والعصور التاريخية ،إذ إنها تنعكس على واقع المجتمع وهويته الثقافية ،فحينما يعيش المجتمع حالة من الاستقرار الاجتماعي والرفاه الحضاري ،فأن ذلك ينعكس على جميع عناصره ومكوناته ومؤسساته ويتجلى في أظهار وبلورة السمات الايجابية في الشخصية ،وعلى الضد من ذلك إذا تعرض المجتمع إلى حالة من الركود والتخلف الاجتماعي والحضاري، فان ذلك ينعكس في تكريس السمات السلبية في الشخصية العراقية زمنا ما.

وهكذا تعرضت الشخصية العراقية إلى حالات المد والجزر شانها شان المجتمع العراقي ،إذ إن شخصية الفرد تنمو وتتطور جوانبها المختلفة ،داخل الإطار الثقافي الذي تنشا فيه وتعيش وتتفاعل معه ،حتى تتكامل وتكتسب الأنماط الفكرية والسلوكية التي تسهل تكيف الفرد وعلاقاته بمحيطه العام ،وبذلك نجد علاقة وثيقة بين طبيعة الشخصية وعملية التنمية بشكل عام والتنمية المستدامة(Sustainable development) بشكل خاص، فالعلاقة تبدو تبادلية أي إن احدهما يؤثر في الأخر ،فأن الشخصية هي محرك أساسي لتفعيل برامج التنمية وقيمها وأهدافها وفلسفتها،وفي الوقت نفسه تبدو إن التنمية المستدامة بما تشمل عليه من خيارات واسعة تفتح الأفاق أمام الحريات والعمل والإبداع وتنمية القدرات والمهارات البشرية والمشاركة الفعالة في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية ،وان جوهرها هو تامين طاقات وقدرات ومصادر نمو الأجيال القادمة، ولابد من تدخل الدولة لضمان تخصيص الموارد بكفاءة بين احتياجات الجيل الحاضر وبين الأجيال اللاحقة.ويعد العامل الاقتصادي احد العوامل المهمة التي تحدد مستوى التنمية لذا لعب هذا العامل دورا كبيرا في مختلف المراحل الحضارية التي مر بها العراق،فكان ينعكس في حياة الناس ونشاطاتهم وعلاقاتهم وثقافتهم الاقتصادية وحسب مراحل الازدهار والافول الحضاري التي عاشها المجتمع العراقي ،فلا ريب إن العامل الاقتصادي يمثل عاملا مهما في تحديد وصياغة ملامح الشخصية في المجتمع، كما أكد ذلك العالم كارل ماركس(١٨١٨_١٨٨٣)،وعده محركا لجميع نشاطات وأبنية المجتمع بما فيها البناء التحتي والفوقي .إذ إن نظام الإنتاج وقوى الإنتاج تنعكس في قيم المجتمع وآراءه وأخلاقه وعقيدته التي تنعكس في شخصيته (٤٣).وبالتالي فأن هدفنا هو التغيير من التنمية المظهرية والوصول إلى التنمية المستدامة وذلك يكون عبر مستويات:

_التغيير على مستوى التشويق والتحفيز شعوريا لنوع الخطوات الواجب إتباعها في حلحلة الواقع وإيجاد مواقف كل حسب قدرته وقابليته.

_التغيير على مستوى الشعار الذي بموجبه يتم الاقتداء بالرموز والمآثر التي نجحت في تبني رفع الشعارات وتطبيقها على مستوى الواقع في مشروعاتها المختلفة .

_التغيير على وفق أهداف قابلة للقياس من الناحيتين الكمية والنوعية.

_استثمار وتوظيف الاقتصاد الربحي المتمثل بالنفط والعمل بخطوات عملية للانتقال من مرحلة الصناعة الاستخراجية إلى الصناعة التحويلية .(٤٤)

فالنظام الوظيفي المتبع في العراق وكذلك النظام الاقتصادي المعتمد على الاقتصاد الربحي ذات المصدر الواحد خلقا حالة من الاتكالية لدى الدولة والمواطن في الوقت نفسه ،وذلك بفعل ترسيخ ثقافة الاعتماد على الراتب الحكومي كهدف وطموح يزداد تفكير اغلب أفراد المجتمع وبالمقابل فان المفاصل السياسية والإدارية للدولة ناغمت تلك التوجهات لدى أفراد المجتمع واستخداماتها كأداة لتحقيق أهدافها الانتخابية، لذلك فان السعي لإنجاح خطط التنمية المستدامة ونقل البلد إلى عصر التقنيات الحديثة والسيطرة على سوق العمل مهمة وظيفية ومسؤولية جماعية تشترك فيها كل قطاعات الدولة والمجتمع.

<u>الاستنتاجات والتوصيات:</u>

- الإنسان هو الوحدة التكوينية وأساس كل مجتمع وبالتالي يجب تحويله إلى شخص فعال داخل التراكيب الاجتماعية .
- معالجة ظاهرة التنازع بين الأقلية والأكثرية من خلال وجود خطاب يوحدهم .
- بناء إنسان عراقي يكون منتجا أكثر منه مستهلكا متجاوزين صيغة الحياة وأسلوبها ذا الطابع الاستهلاكي المترف الذي لا يناسب وضعنا الآن .

- الاهتمام بالجانب التربوي وذلك من خلال التركيز على وجود مراكز للبحوث والدراسات التي تدرس المشكلات الموجودة من خلال دراسة الواقع دراسة علمية ووضع الحلول المناسبة لها .
- توحيد لغة مشتركة بين مكونات الشعب العراقي لتكون هي اللغة الرسمية والفاعلة لان اللغة هي وعاء الفكر وهي مترجم الثقافة وتعددها يعني تشتيت الثقافة سواء كان ذلك بالنسبة للغات الأوربية أو اللغات المحلية .
- الانفتاح على العالم واستثمار كل ما وصل إليه الغرب في هذا المجال لنأخذ من تجاربهم ما يناسبنا ويناسب ثقافتنا مستفيدين في ذلك من التجربة اليابانية والكورية ... التي عملت على استثمار العالم الغربي وتطبيقه حسب الواقع الاجتماعي وحسب إمكانياتها وملائمته للحاجات .
- الاهتمام بالبيئة لأنها تعكس مدى رفاهية الشخصية العراقية داخل المجتمع .
- العمل على تثبيت الهوية أي هوية الذات وكذلك ربط المجتمع بالجامعة أي اعتماد التخصص الدقيق في العمل من قبل ذوي الشهادات والخبرات من الشباب ، وهذا يحدث من خلال عملية تنموية شاملة تأخذ كل القطاعات بنظر الاعتبار ومن خلال اشتراك كل الاختصاصات فيها .
- تأجيج برامج متنوعة تتقاسمها لجان محترفة بكل الاختصاصات المعرفية بغية تحقيق التكامل في تشخيص الجوانب السلبية للواقع وسبل النهوض بها .

الهوامش

١- عبد الرحمن محمد عيسوي ، علم النفس الاجتماعي ، دار النهضة العربية ، بيروت – لبنان ، ص٢٧ .

٢- محمد سعد محمد عبد الله، الشخصية والقدرات العقلية، دار الإصلاح،الدمام– المملكة العربية السعودية، ص ٣.

٣- متعب مناف السامرائي ، تاريخ الفكر الاجتماعي ، دار مكتبة البصائر ، العراق – بغداد ، ص٣٨١ .

٤- علي الوردي ، شخصية الفرد العراقي ، الفرات للنشر والتوزيع ، بيروت – لبنان ، ط١ ، ٢٠٠٧ ، ص٢٠.

٥- محمد عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، ٢٠٠٦ ، مصر – الإسكندرية ، ص٣٦٢ .

٦- جان فرانسوا دورتيه ، ترجمة جورج كتورة ، معجم العلوم الإنسانية ، المؤسسة الجامعية ، بيروت – لبنان ، ط١ ، ٢٠٠٩ ، ص٣٩٧ .

٧- د.عدنان ياسين مصطفى ،السلوك المنحرف في ظروف الازمات ،بحث منشور في ندوة (السلوك المنحرف وآليات الرد الجمعي) سلسلة المائدة الحرة العدد٣١ ،بغداد ،بيت الحكمة ،١٩٩١،ص١٠٢.

٨_هورست كلينكل ، محمد وحيد خياطة ، حمورابي البابلي وعصره ، دار المنارة للدراسات والنشر ، دمشق – سوريا ، ط١ ،١٩٩٠ ، ص٢٦ ،

٩_حضارة العراق ، نخبة من الباحثين ، ج١ ، ص٢٤ ،

١٠_ستار نوري العبودي، المجتمع العراقي في سنوات الانتداب، دار ستار للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٧، ص٨.

١١_ طه باقر ، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة ، ج١ ، ص٤٤ .

١٢_عبد الرزاق عباس حسين ، الجغرافية السياسية ، بغداد – العراق ، ١٩٧٦ ، ص٢٩٣ – ص٢٩٥ .

١٣_ جوين دايار، الفوضى التي نظموها (الشرق الأوسط بعد العراق)، ترجمه سليم شما، دار العربية للعلوم، ط١،ص٨١ .

١٤_ جوين دايار، مصدر السابق ، ص٨٢ .

١٥_ علي الوردي ، مصدر سابق ، ص٢٥ .
١٦_ لمحات من تاريخ العراق الحديث ، ج١ ، دار الراشد ، بيروت – لبنان ، ط٢ ، ٢٠٠٥ ، ص٢٥ .
١٧- متعب مناف السامرائي ، ورش عمل مقدمة إلى المؤتمر العالمي الأول للشخصية العراقية ، كلية الآداب – جامعة بابل .
١٨- الاوجلي صالح الزوي ، علم الاجتماع الحضري ، دار الكتب الوطنية ، بنغازي –ليبيا ، ط١ ، ٢٠٠٢ ، ص٦٧ .
١٩- حسنين توفيق، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، سلسلة أطروحات دكتوراه (١٧)، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت– لبنان، ١٩٩٩، ص٥٠ .
٢٠ – حسنين توفيق، المصدر نفسه، ص٥٢ .
٢١- محمد عابد الجابر، الدين والدولة وتطبيق الشريعة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، ٢٠٠٤، ط١، ص٥٧ .
٢٢- سامي سعيد الأحمد (ترجمة) ، تاريخ العراق في القرن السابع ق . م ، ط١ ، بغداد – العراق ، ٢٠٠٢ ، ص١٨ .
٢٣- متعب مناف السامرائي، أوراق ورش عمل مقدمة إلى المؤتمر العالمي الأول للشخصية ، كلية الآداب – جامعة بابل .
٢٤- انظر احمد سوسة ، تاريخ وادي الرافدين في ضوء مشاريع الري الزراعية والمكتشفات الآثارية ، دار الحرية للنشر والطباعة ، بغداد – العراق ، ١٩٨٣ ، ص١٦ – ص١٧ .
٢٥- احمد سوسة ، المصدر نفسه ، ص٢٠ .
٢٦- احمد الخشاب ، التفكير الاجتماعي ، دار النهضة العربية ، بيروت – لبنان ، ص٨٥ .
٢٧- عبد الرحمن محمد العيسوي ، تحليل ظاهرة الفقر (دراسة في علم النفس الاجتماعي) ، منشورات الحلبي الحقوقية ، ط١ ، ٢٠٠٩ ، ص١٧ .
٢٨- عبد الرحمن محمد العيسوي ، المصدر نفسه ، ص١٨ .
٢٩- علاء الدين القبنجي، سيكولوجية العنف في العراق، مجلة النبأ (شهرية)، بيروت– لبنان، ع ٨٤– أب، ٢٠٠٨ .
٣٠- المجتمع والعنف، تأليف فريق من الاختصاصين ، ترجمة الياس زحلاوي ، الوحدة الجامعية ، ط٣ ، ١٩٩٣ ، ص١٥ .
٣١- سيكولوجية العنف، كولن ولدن، ترجمة مالك الأيوبي، الأهلية للنشر والتوزيع ، ط١، ٢٠٠٦ ، ص٢٧ .
٣٢- كولن ولدن ، المصدر نفسه ، ص٣٢ .
٣٣- أسماء جميل ، العنف الاجتماعي ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد – العراق ، ط١ ، ٢٠٠٧ ، ص٣٨ .
٣٤- محمد نبيل جامع ، العنف الأسري ، دار الجامعة الجديدة ، القاهرة – مصر ، ص٢٠٤ ،
٣٥- محمد نبيل جامع ، المصدر نفسه ، ص٢١٢ .
٣٦- سوزان – روزكرمان، الفساد والحكم ، ترجمة فؤاد سردجي ، دار الأهلية ، عمان – الأردن ، ٢٠٠٣ ، ص١٦٥ .
٣٧- سامح محمد السيد متولي ، العمران السياسي لدى ابن خلدون دراسة في العلاقة بين الفساد والاستبداد ، رسالة ماجستير غير منشورة ، ص٤٥ .

٣٨- احمد عبد العزيز ، الاختلالات البنوية في المجتمع العراقي في ظل الاحتلال الأمريكي الفساد الإداري أنموذجا ، رسالة دكتوراه ، معهد البحوث والدراسات العربية ، جامعة الدول العربية ، ٢٠١٢ ، ص٩٠ ، ص١٣٨ .

٣٩- خالد عبد العزيز الجوهري ، الفساد ، رؤية تحليلية لواقع الظاهرة في القارة الأفريقية ، مجلة السياسة الدولية، ع١٤٣ ، مؤسسة الأهرام ، مصر – القاهرة ، يناير -٢٠٠١ ، ص٢١٣ .

٤٠- خالد عبد العزيز الجوهري ، المصدر نفسه ، ص٢٢٠ .

٤١- حسني عايش ، الفساد عوامله وعلاته وسبل التحدي له ، دراسات عربية ، دار الطليعة ، بيروت – لبنان، ١٩٩٧ ، ص٣٠ .

٤٢- زكريا فواز ، مساهمة نظرية في دراسة الاقتصاد السياسي للرشوة ، دراسات عربية ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت – لبنان ، ١٩٩٧ ، ص١٩ .

٤٣_ خليل محمد ألخالدي،أوراق ورشة عمل مقدمة إلى المؤتمر العالمي الأول للشخصية ،كلية الآداب_جامعة بابل.

٤٤_متعب مناف السامرائي،أوراق ورشة عمل مقدمة إلى المؤتمر العالمي الأول للشخصية،كلية الآداب –جامعة بابل